الإصلاح المالي في الجزائر وفق متطلبات اتفاقية بازل3 وأثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري

Financial reform in Algeria according to the requirements of Basel III and its impact on the stability of the Algerian banking system

معمري نارجس[1]، أيت عكاش سمير[2]

[1] طالبة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-، الجزائر، fleurinina15@outlook.com

[2] أستاذ محاضر -أ-، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-، الجزائر، samiraitakkache@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 10-09-2019 تاريخ القبول: 01-10-2019 تاريخ النشر: 01-01-2020

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظم الاحترازية التي تعمل على تقوية الأنظمة الرقابية، بالإضافة إلى دراسة أثر تطبيق المنظومة المصرفية الجزائرية لمختلف هذه المعايير الاحترازية. ومن خلال دراسة اتجاهات بنك الجزائر في تطبيق مقررات اتفاقيات بازل للرقابة المصرفية توصلنا إلى أن النظام المصرفي الجزائري وجد صعوبات جمة في تطبيق الاتفاقية الثانية والثالثة رغم الإصلاحات المتوالية والالتزام بمعظم مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة التي أصدرتها اللجنة، فتطبيق مقترحات بازل3 يجاوز مجرد تطبيق نصوص جديدة إلى خلق ثقافة جديدة لإدارة العمل المصرفي مع ما يتطلبه هذا من تهيئة البيئة المناسبة لذلك.

كلمات مفتاحية: المعايير الاحترازية، بازل3، البنوك الجزائرية.

تصنيف JEL : E58, F53, G18, G21, G32, G33, M38

Abstract:

The study aims to know the impact of the application of prudential systems that strengthen the regulatory systems, as well as the impact of the application of the Algerian banking system for these various precautionary standards. By examining the trends of the Bank of Algeria in implementing the decisions of the Basel Convention on Banking Supervision, we concluded that the Algerian banking system found great difficulties in the implementation of the second and third agreement despite successive reforms and adherence to most principles of effective banking supervision issued by the Committee. A new culture for the management of banking business with the required environment.

Keywords: Precautionary standards, Basel III, Algerian Banks.

Jel Classification Codes: E58, F53, G18, G21, G32, G33, M38

معمري نارجس، fleurinina15@outlook.com

1. مقدمة:

يرتكز الإصلاح المالي على الاهتمام بمجموعة من الخطوات الاسترشادية المستندة إلى التوصيات والمعايير التي جاءت بها اتفاقيات بازل ولاسيما بازل3، حيث تلزم هذه القواعد البنوك بتحصين نفسها ضد الاضطرابات المالية التي يمكن أن تتعرض لها، والمخاطر المختلفة التي تجعلها غير قادرة على تحمل الأزمات المصرفية، ومن ثم الإضرار باستقرارها المالي. حيث تطرح اتفاقية بازل3 معايير ملاءة جديدة لرأس المال لتقوية قدرة الجهاز المصرفي في التعامل مع الضغوط المالية والاقتصادية بالإضافة إلى تحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية لتعزيز الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

إن الجزائر عملت على اتخاذ إجراءات وترتيبات نقدية وسن قوانين احترازية من شأنها أن تضبط عمليات استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى البنوك التجارية وتحد من المخاطر التي تتربص بها وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي .وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم معالم الإصلاحات المالية في الجزائر ضمن اتفاقية بازل3 وما مدى تأثيره على النظام المصرفي الجزائري؟

الفرضيات:

تتلخص الفرضيات التي نحاول اختبارها فيما يلي:

- لتطبيق مقررات اتفاقية بازل3 يتطلب من البنوك معدلا أكبر لكفاية رأس المال بالإضافة إلى مستويات أعلى من السيولة.
- عمل بنك الجزائر على تكييف معاييره الاحترازية وفق لمقررات اتفاقية بازل3.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة التعرف على أهم التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل ومنه صدور الاتفاق الثالث؛
- اكتشاف الدور الذي تلعبه مقررات اتفاقية بازل3 في تحقيق الاستقرار المالي؛
- التعرف على مستوى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لمقررات اتفاقية بازل3.

المنهج المتبع:

لقد اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أننا استخدمنا المنهج الوصفي كأسلوب مناسب استعراض الإطار العام لاتفاقيات بازل والمنهج التحليلي في جمع، عرض وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة.

2. اتفاقية بازل3

تعتبر اتفاقية بازل3 من أهم الانجازات الرئيسية نحو تعزيز رأس المال من حيث الجودة والحجم، وتضع هذه الاتفاقية أيضا شروطا للسيولة متفق عليها دوليا، وعند تنفيذ هذه الاتفاقية بالكامل ستتوافر لدى البنوك احتياطات وقائية أكبر لمواجهة أي ضغوط مفاجئة من النوع الذي شهدته في سنة 2008، حينما كان الإقراض بين البنوك توقف تماما وارتفعت تكاليف التمويل ارتفاعا بالغا (لورا كودريس، أديتيا ناراين، 2012، ص 15).

1.2 دوافع الانتقال من اتفاق بازل2 إلى اتفاق بازل3

نظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008 قامت لجنة بازل بإدخال تعديلات جذرية على مقررات اتفاقية بازل2 والخروج بمعايير جديدة سميت باتفاقية بازل3 ومن بين الدوافع نجد ما يلي (آسيا خليفة ، 20018، ص41):

- استحقاق اللجنة لأثر بعض المخاطر كمخاطر المشتقات المالية ومخاطر عدم التنويع والمبالغة في القدرة على إدارة كافة المخاطر البنكية؛
- توهم البنوك من إمكانية تخفيف المخاطر عن طريق التوريق؛
- تقديم اللجنة لنماذج تستند على البيانات التاريخية الأخيرة (عادة 3 سنوات الأخيرة) وفي ظروف سوق جيدة،مما أدى إلى عدم قدرة البنوك على الاستجابة والتصدي للصدمات العنيفة في حالة حدوث أزمة؛
- استخدام أساليب التقييم الداخلية لإدارة المخاطر؛
- الاعتماد على نماذج ومنتجات مالية جديدة معقدة وغير مفهومة في بعض الأحيان من قبل أعضاء مجلس إدارة البنك؛
- الاتجاه نحو تكثيف تحمل المخاطر في فترات ارتفاع الطلب على القروض؛
- الاعتماد على نماذج إحصائية مثل أسلوب النماذج الداخلية الذي يأخذ في الاعتبار تقلبات الدورة الاقتصادية لفترات قصيرة جدا لا تعكس بشكل صحيح تطور أسعار السوق؛
- أسفر التوريق عن البعد الجديد لمشكلة السيولة التي لم تعالج بشكل كاف في إطار بازل2؛

- متطلبات رأس المال غير كافية لمواجهة مخاطر الأصول خارج الميزانية.

2.2 تعريف اتفاقية بازل3

تعرف اتفاقية بازل3 على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 2010/09/12 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسئولين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسعها، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في 2010/11/12 وأصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام مع نهاية عام 2012، وذلك من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و2015(مجدوب بحوصي، عمار عريس، 2017، ص 113).

تهدف التدابير والإصلاحات التي اتخذتها لجنة بازل فيما يعرف بمقررات بازل3 لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي من خلال (ماجد صيد، فاطمة الزهراء رقايقية، 2017):

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية أيا كان مصدرها؛
- تحسين إدارة المخاطر والحوكمة؛
- تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك.

كما تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار تطبيق برنامج العمل لسنتي 2017-2018 إلى تحقيق الأهداف التالية (The basel committee, 2017):

- وضع اللمسات الأخيرة على مبادرات السياسات القائمة والشروع في وضع السياسات المستهدفة؛
- رصد المخاطر الجديدة وتقييم أثر الإصلاحات التي قامت بها اللجنة بعد الأزمة؛
- تعزيز الإشراف المصرفي؛
- ضمان التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب والمنسق لمعايير اللجنة؛
- مراجعة اللجنة للمعاملة الرقابية للتعرضات السيادية؛
- المعالجة التنظيمية لمخصصات الخسائر المتوقعة؛
- التسويات المحددة والتبسيط إلى الأطر المنقحة لمخاطر السوق والتوريق؛

- تحديد وقياس المخاطر التي تنتج عن استثمار البنوك في الكيانات غير البنكية.

3.2 دعائم اتفاقية بازل3

أ. **الدعامة الأولى (مكونات رأس المال) :** أوصت اللجنة بما يلي (Deloitte):

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز (رأس المال الأساسي) من المستوى الأول يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل على الأقل 4.5% من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2؛
- تكوين احتياطي جديد هامش الحفاظ على رأس المال منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، إذ على البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى 3 أضعاف ليبلغ نسبة 7%، ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة؛
- احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و2.5% من رأس المال الأساسي مع توفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة ونسب محدودة من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال؛
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال إذ تقترح لجنة بازل نسبة كفاية رأس المال من 8% حاليا إلى 10.5% والتركز على جودة رأس المال حيث يتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

الجدول 1: متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط حسب اتفاقية بازل3

	حقوق المساهمين الأسهم العادية	س الشريحة الأولى من رأس المال	رأس المال الإجمالي
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأس مال التحوط	%2.5	-	-
الحد الأدنى	%7	%8.5	%10.5
المعاكس للدورة الاقتصادية	%2.5-0		

Source : Canan Ozkan, 2015, P11.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) + الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 10.5\%$$

ب. اقتراح اتفاقية بازل3 اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة: شملت اتفاقية بازل3 نسبتين لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستمر NSFR، حيث أن النسبة الأولى تنص على أن البنوك ينبغي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوما وذلك في ظل ظروف ضاغطة وشادة (Luis A, Ksekende, 2015, P13) ، وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه يجب أن لا تقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

أما نسبة صافي التمويل المستقر حيث يعمل هذا المقترح على تشجيع احتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطة المصرفية بحيث تحدد الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة. Martin Mikael) Liluis, 2012, P 28)

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

الرافعة المالية: تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة ولا تستند للمخاطر المالية، إن نسبة الرافعة المالية من متطلبات رأس المال الانتهاء الذي يوفر ضمانات إضافية في مواجهة نماذج المخاطر والخطأ المعياري ويعمل كمعيار إضافي موثوق به للمتطلبات الأساسية للمخاطر وتمثل نسبة الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ مخاطرها بعين الاعتبار إلى الشريحة الأولى من رأس المال ويجب أن لا يقل عن 3% Saleh Mohammed Alsayyaed) et les autres, 2015, P 93)، وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{} \geq 3\%$$

إجمالي الموجودات بدون مخاطر

الشكل 1: دعائم اتفاقية لجنة بازل3

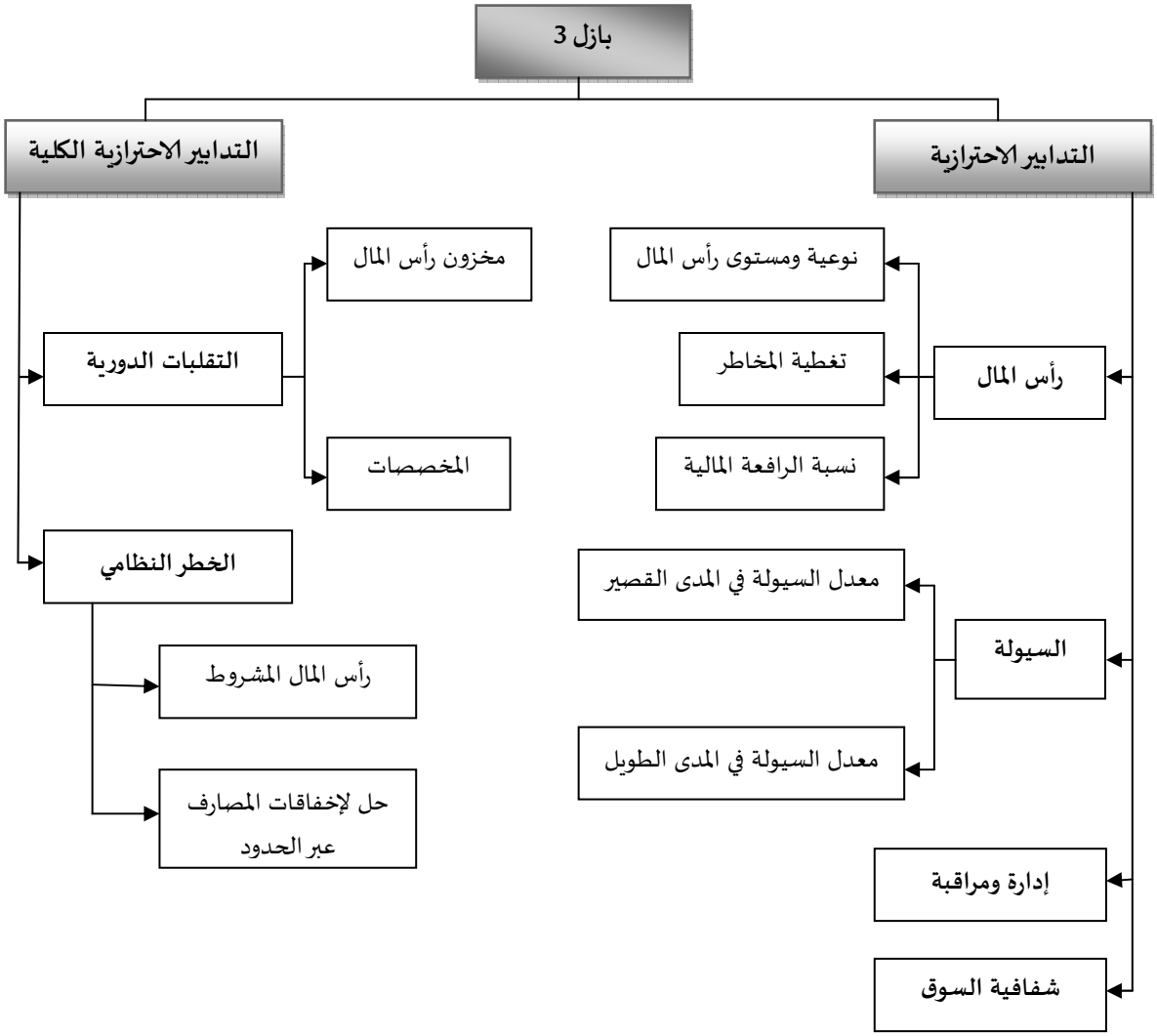

المصدر: سليماني هناء، 2013/2012، ص 80.

3. معايير اتفاقية بازل3 المطبقة في البنوك الجزائرية

إن التأخر في تطبيق كل من بازل1 وبازل2 جعل البنوك العمومية الجزائرية تعاني كثيرا للتأقلم مع المتطلبات الحديثة لكفاية رأس المال وأنظمة إدارة المخاطر في ظل ظروف الإفصاح والشفافية، في حين البنوك الخاصة التي تمثل امتدادا طبيعي للبنوك الأجنبية العريقة قد طبقت اتفاقية بازل2 في آجالها ولن تجد صعوبة للتأقلم مع اتفاقية بازل3.

1.3 اتفاقية بازل3 والتشريعات المصرفية الجزائرية

لقد تجسدت أول معالم التوجه إلى الاتفاقية الثالثة لبازل من خلال تعديل الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض من خلال الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 والذي أكد على ضرورة التزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلية فعال يهدف أساسا إلى:

- التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها؛
- السير الحسن للمسارات الداخلية،ولاسيما تلك التي تساعد على المحافظة على مبالغها وتضمن شفافية العمليات البنكية ومصادرها وتتبعها؛
- صحة المعلومات المالية؛
- الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأخطار؛
- مطابقة القوانين والتنظيمات واحترام الإجراءات. (فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، 2016، ص 179)

يمكن توضيح أهم التشريعات المصرفية الصادرة عن بنك الجزائر لاتفاقية بازل وفق النقاط التالية:

أ. **تعزيز نوعية وكمية رأس المال:** في إطار جهود بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل3 تم إصدار النظام رقم 14-01 الذي اشتمل على ما يلي:

- رفع نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأساسي إلى 7%من الأصول المرجحة بمخاطرها -مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والتشغيل -على أن تمنح اللجنة المصرفية فترة للبنوك والمؤسسات المالية للالتزام بهذه المتطلبات؛
- رفع نسبة الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي إلى 9.5%من الأصول المرجحة بمخاطرها، على أن تمنح اللجنة المصرفية مهلة للبنوك والمؤسسات المالية لتمكينها من الالتزام بهذا الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي؛
- إجراء اقتطاعات على رأس المال الأساسي.

ب. **الاحتياطات الإضافية لرأس المال:** تضمنت التشريعات المصرفية في الجزائر ما يلي:

- احتياطي الحفاظ على رأس المال: حيث يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة، تدعى وسادة أمان تقدر بـ 2.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها،على أن يتم اقتطاعها من رأس المال الأساسي، وفي حالة عدم احترام هذه النسبة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، يمكن للجنة المصرفية أن تفرض قيود تدريجية فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح، كما يمكنها للجنة المصرفية أن تمنح مهلة للبنوك والمؤسسات المالية لتمكينها من الامتثال لهذا الاحتياطي؛
- احتياطي البنوك المهمة نظاميا: حيث بإمكان اللجنة المصرفية إن تفرض معايير ملاءة أعلى على البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية.

ت. تعزيز معايير إدارة السيولة: إصدار النظام رقم 11-04 المؤرخ في2011/05/24 والمتضمن تعريف، قياس وتسيير رقابة خطر السيولة ولقد أوجب البنوك والمؤسسات المالية ما يلي:

- أن تحوز فعليا وفي كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها؛
- أن تحترم نسبة بمجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات القديمة وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة وأن تقدم في كل وقت معامل سيولة على الأقل 100%؛
- أن تبلغ البنوك والمؤسسات المالية في نهاية كل ثلاثي بنك الجزائر بمعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخيرين، بالإضافة لمعامل السيولة المسمى بمعامل المراقبة لفترة ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الإقفال.

في محاولة من بنك الجزائر المركزي لمسايرة معايير السيولة المتضمنة في اتفاقية بازل3 قام بإصدار النظام رقم 11-04 الذي اشتمل على ما يلي: (عبد الحميد بوشرمة، 2018، ص 113)

نسبة تغطية السيولة: والتي تسمى حسب النظام 11-04 الحد الأدنى لنسبة السيولة، وتكتب كما يلي:

$$\text{الحد الأدنى للسيولة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتاحة السائلة على المدى القصير}}{\text{التزامات التمويل المستلمة من البنوك مجموع المطلوبات في المدى القصير والالتزامات الممنوحة}} \geq 100\%$$

ولتسهيل مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية لهذه النسبة أو المعيار، فإنه يجب عليها أن تبلغ بنك الجزائر في نهاية كل ثلاثي بما يلي:

-الحد الأدنى لنسبة السيولة خلال الشهر القادم، ولكن من الشهرين الأخيرين للثلاثي المنقضي؛

-معامل السيولة المسمى معامل الرقابة لثلاثة أشهر التالية لتاريخ الإقفال.

ولحساب الحد الأدنى لنسبة السيولة، فإنه يتم تحديد العناصر التي تدخل في بسط النسبة (مجموع الأصول المتاحة السائلة على المدى القصير)، مع إعطاء كل عنصر معامل ترجيح (10%، 50%، 60%، 75%، 100%) استنادا إلى درجة سيولته.كما يتم تحديد العناصر التي تدخل في مقام النسبة (التزامات التمويل المستلمة من البنوك، مجموع المطلوبات في المدى القصر والالتزامات الممنوحة) مع إعطاء (5%، 15%، 20%، 25%، 30%، 70%، 100%) كل عنصر معامل ترجيح استنادا إلى درجة موثوقيته.

2.3 الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في إطار تطبيق بازل3

الجزائر من الدول التي حاولت تطبيق قواعد بازل3 مما ساهم في حماية الجهاز المصرفي وتحصين البنوك الجزائرية من آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أن بنك الجزائر لم يكن بمعزل عن التطورات الحاصلة في مجال معايير الرقابة الدولية، حيث قام بعدة خطوات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق بازل3 تتمثل في إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية رقم 11-08 المؤرخ في 2011/11/28 والذي يلغي أحكام النظام رقم 02-03 المؤرخ في 2002/11/04 وأهم ما جاء به:

أ. **تعريف الرقابة الداخلية للبنوك**: نصت المادة 03 منه على أن الرقابة الداخلية تتشكل من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى التحكم في النشاطات والسير الجيد للعمليات الداخلية، الأخذ بجميع المخاطر بما فيها المخاطر التشغيلية، احترام الإجراءات الداخلية والمطابقة مع الأنظمة والقوانين، الشفافية ومتابعة وموثوقية العمليات البنكية، والحفاظ على الأصول والاستعمال الفعال للموارد؛

ب. **توسيع قاعدة المخاطر**: فلم يقتصر على المخاطر المعروفة، بل ادمج مخاطر السيولة، مخاطر ما بين البنوك، مخاطر الإطراف المقابلة في عمليات منح القروض...الخ.

إن هذا النظام جاء بأوامر صارمة وملزمة للبنوك والمؤسسات المالية بهدف تكوين أنظمة للرقابة الداخلية تمكنها من تقدير وتقييم مخاطرها بشكل موضوعي، وهو ما يعبر عن اهتمام بنك الجزائر بقضية الرقابة الداخلية وإدراكه بأنها تعتبر خط الدفاع الأول للتصدي للأزمات ومعالجة الانحرافات في أوانها (حياة نجار، 2013، ص 289).

لقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 11-04 بتاريخ 2011/05/24 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، وألزم فيه البنوك على وضع نسبة سيولة مساوية لـ 100%على الأقل في الأجل القصير، كما أوجب عليها وضع مؤشرات تسمح بقياس وتسيير ومراقبة السيولة، واعتبرها ضمن

مؤشرات الحيطة، وقد ورد نفس التأكيد في التنظيم رقم11-08 بتاريخ 2011/11/28 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية في مادته رقم 50، ومن المعلوم أن اتفاقية بازل3 تدعو البنوك إلى وضع نسبتين لقياس السيولة ومراقبتها على المدى القصير والثانية على المدى الطويل.

كما أن التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، نص على رفع نسبة الملاءة من 8% إلى 9.5% ابتداءا من01/ 2014/10 على أن يغطي رأس المال القاعدي كلا من مخاطر الائتمان، السوق والتشغيل بنسبة 7%على الأقل إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5% سماه وسادة الأمان، حيث يلاحظ أن التنظيم أخذ من بازل3 رفع النسبة الإجمالية ولكن ليس إلى 10.5% كما تنص عليه الاتفاقية بل أقل، إضافة إلى فرض الهامش الذي تسميه الاتفاقية هامش المحافظة على رأس المال. (منال هاني، 2012، ص 212-213)

3.3 مواكبة المعايير الاحترازية العالمية

لمواكبة النظام المصرفي الجزائري للمعايير الاحترازية العالمية خاصة منها معايير بازل، يتعين على بنك الجزائر إلغاء التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 1994/11/29 والمتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، لأن هذه التعليمة جاءت موافقة لما ورد في اتفاقية بازل1، إذ من غير المعقول أن يبقى الوضع على هذا الحال فيما يتعلق بالتنظيم الاحترازي في الجزائر بينما العالم قد شرع ومنذ مطلع سنة 2013 في تطبيق بازل3.

وبما أن بنك الجزائر قد أصدر التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية والذي يواكب اتفاقية بازل2 في إدراج كل من مخاطر السوق والتشغيل في حساب نسبة كفاية رأس المال، ويواكب اتفاقية بازل3 في رفع الحد الأدنى لتلك النسبة وان لم يكن إلى الحد المقرر عالمياً، فإن الأمر يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمة تفصيلية توضح كيفية تطبيق التنظيم السابق،لأن التدرج مطلوب في استدراك أي تأخر على أن يكون ذلك خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة،بالإضافة إلى وضع نسبتين للسيولة إحداهما في الأجل القصير والأخرى في الأجل الطويل كما جاء في الاتفاقية الأخيرة،مع الإشارة إلى أن النسبة الأولى قد فرض تطبيقها على البنوك كما أشرنا سابقا. (ناصر سليمان، 2015، ص 25-26)

4. أثر تطبيق بنك الجزائر لاتفاقية بازل3 على استقرار نظامه المصرفي

إن هدف بنك الجزائر هو تحقيق وضمان سلامة نظامه المصرفي وذلك بتبني المعايير الاحترازية للجنة بازل.

1.4 الأثر على صلابة البنوك

تحدد صلابة البنوك من خلال احتفاظها برؤوس أموال كافية تمكنها من استيعاب كل الخسائر الناجمة عن كل المخاطر التي تتعرض لها، والذي يترجم في معدل كفاية رأس المال الذي يحتسب برأس المال المرجح بأوزان المخاطر على الأصول والذي حدد في اتفاقية بازل1 بـ8% لمقابلة المخاطر الائتمانية، وفي اتفاقية بازل2 بـ 8% أيضا لمقابلة المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية أما في اتفاقية بازل3 بـ 10.5% لمقابلة نفس المخاطر التي نصت عليها اتفاقية بازل2. والجدول التالي يوضح تطور معدل كفاية رأس المال خلال الفترة 2009-2017.

الجدول2: تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائر خل الفترة 2009-2017

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
كفاية رأس المال	% 26.2	%23.6	%23.7	%23.4	%21.5	%16.0	%18.4	%18.9	%19.6

Source: Fonds monétaire international, Juin 2018, P 33.

من الجدول 2 نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال يشهد نمو بوتيرة متباينة حيث انخفض فيها في فترة شروع البنوك في تطبيق بازل2 و3 على المخاطر السوقية والتشغيلية، ومما يعزز من سلامة البنوك الجزائرية هو احتفاظها برؤوس أموال متينة جدا، تتكون أساسا من الشريحة الأولى لرأس المال تمكنها من استيعاب الخسائر حين حدوثها.

الشكل2: تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية

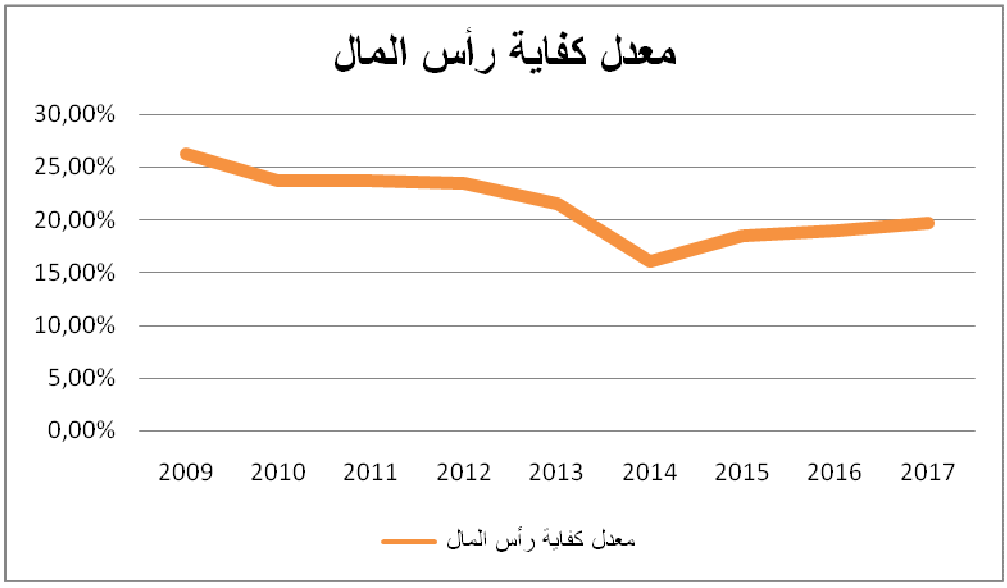

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول2

الجدول 3: تطور نسبة الشريحة الأولى من رأس المال في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2017

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة رأس المال	%19.1	%17.7	%16.9	%17.5	%15.5	%13.3	%15.8	%16.3	%15.2

Source: Fonds monétaire international, Juin 2018, P 33.

من الجدول 3 يتضح لنا أن معدل الشريحة الأولى لرأس المال من معدل الملاءة في البنوك الجزائرية أعلى من معدل كفاية رأس المال الذي حددته لجنة بازل في اتفاقياتها الثلاث، مما يدل على الصلابة المالية لهذه البنوك التي تحتفظ برؤوس أموال ذات جودة عالية قادرة على تحمل الخسائر والتي تدخل في حساب معدل كفاية رأس مالها بنسبة تقارب 90%.

الشكل 3: تطور نسبة الشريحة الأولى من رأس المال في البنوك الجزائرية

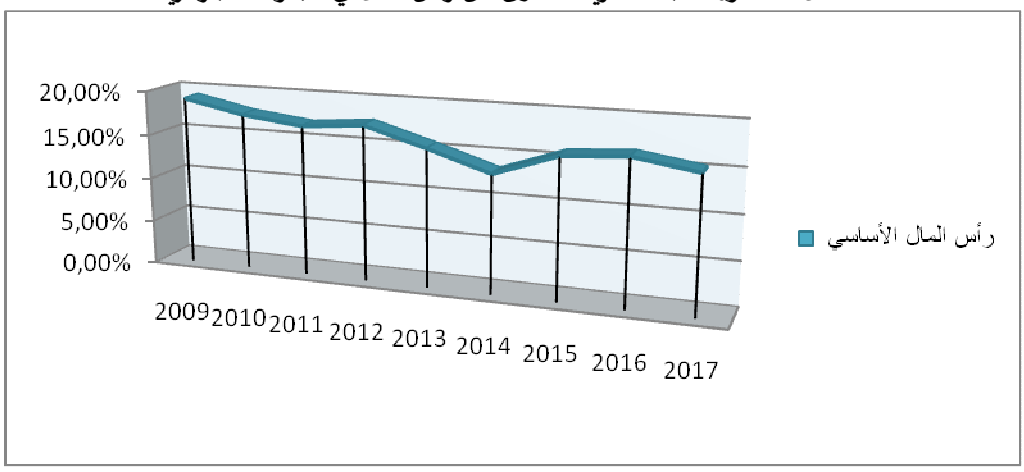

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول 3

2.4 الأثر على جودة الأصول

تحدد جودة أصول البنوك من خلال دراسة احتمالية تدني قيمتها،حيث تتأثر نوعية أصول البنوك بصفة كبيرة بحجم القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وذلك راجع لكون القروض المصرفية من أهم أصول البنوك التجارية.

الجدول4 : تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2017

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة القروض المتعثرة إلى القروض	%21.1	%18.3	%14.5	%11.5	%10.6	%9.2	%9.8	%11.9	%12.3
البنوك العمومية	%23.6	%20.5	%16.1	%12.4	%11.4	%9.7	%9.9	%12.4	%12.9
البنوك الخاصة	%3.8	%4.1	%4.0	%5.2	%4.8	%5.1	%8.7	%8.2	%7.9

Source: Fonds monétaire international, Juin 2018, P 33.

من الجدول 4 نلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في كل من البنوك الجزائرية سواء العمومية منها أو الخاصة في تحسن مستمر وبوتيرة متباينة.

وتطبيقا لمقررات بازل عمدت البنوك الجزائرية إلى تشكيل مخصصات كافية لتغطية هذه القروض المتعثرة مما يؤد إلى انخفاض نسبتها،كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 5: تطور نسبة مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2017

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة القروض المتعثرة إلى القروض	%7.3	%4.9	%4.4	%3.5	%3.4	%3.2	%4.0	%5.4	%6.0
البنوك	%8.3	%5.4	%4.9	%3.9	%3.7	%3.4	%3.9	%5.5	%6.3

العمومية									
البنوك الخاصة	%0.7	%1.4	%1.0	%1.3	%0.9	%1.4	%4.8	%4.4	%3.9

Source: Fonds monétaire international, Juin 2018, P 33.

يرجع سبب القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية بالأساس إلى تعثر القروض الممنوحة من البنوك العمومية وهي قديمة نسبيا ترجع للفترة 2003-2007 بسبب التركيز القوي لقروض المؤسسات الخاصة،ولقد أدى تحسن إدارة المخاطر الائتمانية في هذه البنوك بسبب تطبيق مقررات بازل إلى انخفاض هذه النسبة من سنة إلى أخرى وهذا بمعدل 53% بالإضافة إلى سياسة الحكومة في تطهير الديون المتعثرة الخاصة بالمؤسسات العمومية.(بنك الجزائر، 2011-2015).

الشكل 5: تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في البنوك الجزائرية

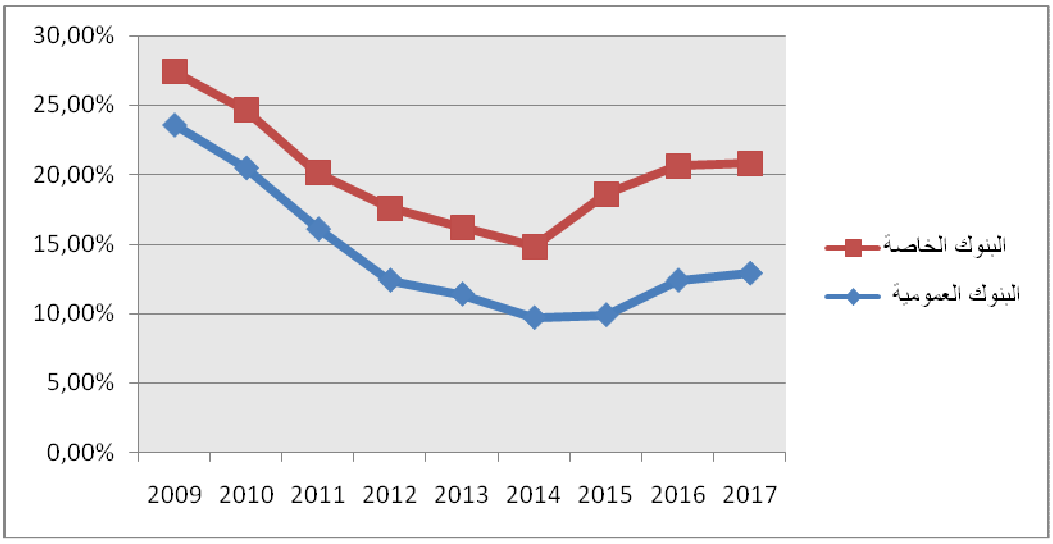

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول 5

5. الخاتمة

إن الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم مطلع سنة 2008 أظهرت بعض النقائص والثغرات في اتفاقية بازل2 والتي لم تستطيع وحدها الحد من الأزمة، مما دفع لجنة بازل إلى إعادة النظر في المعايير التي تحكم العمل المصرفي العالمي حيث أصدرت سنة 2010 مقترحات جديدة سميت بمقررات بازل3 تعمل على تحقيق استقرار وضبط النظام المالي العالمي، حيث تضمنت اتفاقية بازل3 خمسة محاور رئيسية، يركز المحور الأول على تحسين جودة قاعدة رأس المال لكي يكون قادرا على امتصاص الخسائر الناتجة عن حدوث الأزمات المالية والاقتصادية، لذلك أصبح مفهوم رأس المال الأساسي

حسب هذه الاتفاقية مقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير مقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما المحور الثاني فينص على ضرورة تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات المالية، وذلك من خلال تحديد هوامش إضافية من رأس المال لتغطية المخاطر السابقة، ويشمل المحور الثالث إدخال نسبة الرافعة المالية التي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، في حين ينص المحور الرابع على ضرورة الحد من إتباع البنوك لسياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد من التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع عن الإقراض في فترة الركود الاقتصادي مما يساهم في تعميق الركود الاقتصادي ويطيل في مدته الزمنية، أما المحور الخامس فهو يهتم بمسألة السيولة في البنوك، حيث اقترحت لجنة بازل اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR التي تهدف إلى قياس السيولة في البنوك على مدى 30يوما، والثانية هي النسبة الصافي للتمويل المستقر NSFR والتي تهدف إلى قياس السيولة متوسطة وطويلة الأجل.

إن بنك الجزائر لم يكن بمعزل عن التطورات الحاصلة في مجال معايير الرقابة الدولية، حيث قام بعدة خطوات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق بازل3 ومن أهمها إصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية رقم 11-08 المؤرخ في2011/11/28، وإصدار التنظيم رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من خلال ضبط الوضع الاحترازي للبنوك، أما عن تطبيق اتفاقية بازل3 في البنوك الجزائرية فهي تتطلب القيام بتعديلات كبيرة في أوضاع أنظمتها النقدية والمالية للتوافق مع هذه المقررات، فبالرغم من وضع العديد من القوانين التشريعية ووجود بعض الدلالات والمؤشرات التي توحي ببداية الوعي بأهمية تطبيق قواعد اتفاقية بازل3 ألا أن هذا التطبيق لم يرق إلى المستوى المطلوب.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى والمتمثلة في كون اتفاقية بازل3 تتطلب معدلا أكبر من كفاية رأس المال ومستويات أعلى من السيولة، فهي فرضية صحيحة كون أن لجنة بازل من خلال الاتفاق الجديد اقترحت متطلبات أعلى من رأس المال حيث أضافت نسبة 2.5% من رأس المال الاحتياطي (الإضافي) إلى نسبة كفاية رأس المال وهكذا يصبح الحد الأدنى لكفاية رأس المال الجديد أكبر أو يساوي 10.5% بعدم كانت أكبر أو تساوي 8%، بالإضافة إلى معيارين للحد الأدنى لتمويل السيولة، فقد وضعت نسبة تغطية السيولة LCR لتعزيز مقاومة مخاطر السيولة في البنك على المدى القصير عن طريق ضمان إتاحة موارد سائلة ذات جودة عالية بشكل كاف في حالة المرور بأزمة وتوتر حاد

لمدة شهر، والنسبة الصافية للتمويل المستقر NSFR والتي تهدف إلى تعزيز المقاومة لوقت أطول من خلال إيجاد حوافز إضافية للبنك لتمويل أنشطته مع مصادر أكثر استقرارا للتمويل.

- بالنسبة للفرضية الثانية والمتمثلة في كون بنك الجزائر يكيف معاييره الاحترازية وفق لمقررات اتفاقية بازل3، فهي فرضية خاطئة كون أن بنك الجزائر لا يطبق كل القواعد الاحترازية الجديدة التي جاءت بها اتفاقية بازل3، بل يطبق فقط جزءا منها.

النتائج:

- يتمتع النظام المصرفي الجزائري بمستويات عالية من الملاءة تفوق النسبة التي حددتها لجنة بازل للإشراف المصرفي وهي 10.5% يقابل ذلك مستويات عالية من المخاطر التي تتعرض لها البنوك؛
- يتمتع القطاع المصرفي بمستويات عالية من السيولة، من شأنها زعزعة القطاع المصرفي والمالي على حد سواء وهو ما يؤكده صندوق النقد الدولي ولجنة بازل؛
- معدلات الملاءة في البنوك الجزائرية مرتفعة وتفوق المعدلات المعتمدة في اتفاقية بازل3؛
- إن النظام المصرفي الجزائري وجد صعوبات جمة في تطبيق الاتفاقية الثانية والثالثة رغم الإصلاحات المتوالية والالتزام بمعظم مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة التي أصدرتها اللجنة، فتطبيق مقترحات بازل3 يجاوز مجرد تطبيق نصوص جديدة إلى خلق ثقافة جديدة لإدارة العمل المصرفي مع ما يتطلبه هذا من تهيئة البيئة المناسبة لذلك.
- إن تطبيق بازل 3 لن يكون له أثر كبير على تغيير نمط نشاط البنوك الجزائرية، فهي لا تتعامل في الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها في السوق المالي محدودة لغياب سوق مالي نشط وفعال.

اقتراحات:

بناء على دراستنا لهذا الموضوع وانطلاقا من الاستنتاجات التي توصلنا إليها، يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة اهتمام بنك الجزائر بكفاية رأس المال والعمل على تكييفه مع المعايير الدولية لرأس مال اتفاقية بازل3، بالإضافة إلى إدراج المخاطر التشغيلية والسوقية كون نسبة الملاءة المعتمدة في الجزائر تأخذ في الحسبان فقط المخاطر الائتمانية؛
- على البنوك الجزائرية أن تسعى إلى الإفصاح عن حجم وهيكل الأموال الخاصة وكذا عن الاستراتيجيات المتبعة في تسيير المخاطر، ولكن هذا لن يكون إلا بتنشيط السوق المالي؛

- اعتماد مبدأ العمل بنسب السيولة الحالية والمستقرة بالبنوك الجزائرية لتفادي استعمال الموارد القصيرة في الاستخدامات المتوسطة والطويلة الأجل.

6. قائمة المراجع

1.6 اللغة العربية

أ. **المجلات**

- بوشرمة عبد الحميد، **مقررات اتفاقية بازل 3ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية دراسة حالة الجزائر والأردن**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد13، جامعة البليدة 02، البليدة، الجزائر، جوان 2018.
- حياة نجار، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.
- سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2015.
- فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، **بنك الجزائر وإرساء مقررات لجنة بازل للإشراق والرقابة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003-2015**، مجلة دراسات-العدد الاقتصادي-، العدد 25، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،الجزائر، جانفي2016.
- لورا كودريس، أديتيا ناراين، **إصلاح عيوب النظام**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 02، صندوق النقد الدولي، يونيو 2012.
- ماجد صيد، فاطمة الزهراء رقايقية، **انعكاسات معايير بازل-3- على منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري**، العدد09، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، أفريل 2017.
- مجدوب بحوصي، عمار عريس، **مكانة مقررات بازل III من إصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية 2008 مقارنة بقانون دود فرانك**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.
- منال هاني، اتفاقية بازل ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد16، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2017.

ب. المذكرات والأطروحات

- خليفة أسياء، **دور النظم الاحترازية في حماية القطاع البنكي والتخفيف من حدة الأزمات المالية –دراسة تقييمية لحالة بعض البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، الجزائر،2018/2017.
- سليماني هناء، **تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر وآفاق تطبيق معايير بازل**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012.

ت. التقارير

- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة 2010، الجزائر، جويلية 2011 .
- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة 2013، الجزائر، نوفمبر2014.
- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي لسنة 2015، الجزائر، نوفمبر2016.

2.6 اللغة الأجنبية

- About The Basel Committee, **The Basel Committee's Work Programme,** Updated 25 April 2017, Bank Of International Settlements, sur le site : http://www.bis.org/bcbs/bcbs_work.htm
- Canan Ozkan, **Regulatory and Supervisory challenges Of Islamic Banking After Basel III,** Com CEC Financial Cooperation Working Group Meeting ANKARA, March 19, 2015
- Deloitte, **Basel III and its impact on BEE transaction**, sur le site : https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/za/Documents/audit/ZA_BaselIIIAndItsImpactOnBEETransactions_17042014.pdf
- Fonds monétaire international, **Rapport du FMI n° 18/168**, Juin 2018.
- Luis A. Ksekende, **The Relevance Of Global Reforme Of Bank Regulation : A prespective from Africa,** Journal Of African Development ,N°17,.2015.
- Martin Mikael Liluis, **Basel III :Mapping the effect to stability, output and lending in the Nordies,** Thesis MSC, Applied Economics and Finance, Copenhagen Business School, 14/08/2012.
- Saleh Mohammed Alsayyaed, Saleh Tahie Eh Alzurqan, Saleh Falah Abuod, **The Requirements Of Basel III convention, International Business and Management,** Vol 11, N°01, 2015.